

ملخص القوائم المالية المستقلة
لبنك الامارات دى الوطنى
"شركة مساهمة مصرية"
عن الفترة المالية المنتهية
فى ٣١ مارس ٢٠١٩

تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة
إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة بنك الامارات دبي الوطني "ش.م.م"

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة لبنك الامارات دبي الوطني "شركة مساهمة مصرية" عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩ والتي استخرجت منها القوائم المالية الدورية المستقلة الملخصة المرفقة، وذلك طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها" وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية. وحسبما هو وارد بتقريرنا المؤرخ في ٦ مايو ٢٠١٩ فقد أبدينا إستنتاجاً غير متحفظ على القوائم المالية الدورية المستقلة للبنك عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩ والتي استخرجت منها القوائم المالية الدورية المستقلة الملخصة المرفقة.

وفي ضوء فحصنا المحدود، لم يتم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المستقلة الملخصة المرفقة لا تتفق - في كل جوانبها الجامة - مع القوائم المالية الدورية المستقلة الكاملة للبنك عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩.

ومن أجل الحصول على تفهم أشمل للمركز المالي المستقل للبنك في ٣١ مارس ٢٠١٩ ونتائج أعماله عن الفترة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وكذا عن نطاق أعمال فحصنا المحدود، يقضى الأمر الرجوع إلى القوائم المالية الدورية المستقلة الكاملة للبنك عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩ وتقريرنا عليها.

القاهرة في: ٢٢ مايو ٢٠١٩

مراقب الحسابات

رئيس المراقبين
وفيق الفريد حنا

سجل مراقبي الهيئة العامة للرقابة المالية رقم "١٣٢"
صالح وبرسوم وعبد العزيز. Deloitte.
محاسبون ومراجعون

علاء الدين عبد العظيم

سجل مراقبي الهيئة العامة للرقابة المالية رقم "٢٦٠"
MAZARS مصطفى شوقي
محاسبون قانونيون



بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)
قائمة المركز المالي المستقلة في ٣١ مارس ٢٠١٩

(جميع المبالغ بالألف جنيه مصري)

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩	
		الأصول
٤١٤٨٦١٠	٢٥٧٨٨٨٣	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
٧٨٠١٧٨٦	٩١٥٥١٣٨	أرصدة لدى البنوك
٧٧٣٧٣١٨	٩٢٢١١٧٥	أذون خزانة
٢٩٠٩٤١١٣	٢٧٩١٨٨٣٦	قروض و تسهيلات العملاء (بالصافي)
٥٣١٥٠	٤٣٦٠٥	مشتقات مالية
٦٣٦٥١٣	٩٢٦٣٢٠	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
٥٩٧٠٦٨١	٦٣٢٠٣٢٨	استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة
٩٩٨٩٦	٩٩٨٩٦	استثمارات في شركات تابعة
٢٥٦٥٩	٢٣٧٠٤	أصول غير ملموسة
١٠٧٧٤٤٩	٧٧٩٧٦٨	أصول أخرى
٥٨٨٦٣٢	٦٦٠٦١٥	الأصول الثابتة
٥٧٢٣٣٨٠٧	٥٧٧٢٨٢٦٨	اجمالي الأصول
		الالتزامات وحقوق الملكية
		الالتزامات
٥٩٩٤٩٠٩	٥٦٥٢١٦٨	أرصدة مستحقة للبنوك
٤١٨٥٨٩٨٠	٤٢٣٦٢١٣٤	ودائع العملاء
٨٦٥١٣	١٠٢٤٣٨	مشتقات مالية
١٧٩١٣٦٠	١٧٣١٩٦٠	قروض أخرى
١٦٦٠٩٠٣	٢٣٠٧٢٨٤	التزامات أخرى
١٩٤٧٥٢	١٨٢٨٦٩	مخصصات أخرى
١٣٦٣٩١	١٢٠٤٥٣	التزامات ضرائب الدخل الجارية
١٤٤١٠	١٣٤٩٤	التزامات ضريبية مؤجلة
٥١٧٣٨٢١٨	٥٢٤٧٢٨٠٠	اجمالي الالتزامات
		حقوق الملكية
١٧٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠	رأس المال المصدر والمدفوع
٢٨٧٣٤١	٥١٧٦٩٤	احتياطيات
٣٥٠٨٢٤٨	٣٠٣٧٧٧٤	أرباح محتجزة
٥٤٩٥٥٨٩	٥٢٥٥٤٦٨	اجمالي حقوق الملكية
٥٧٢٣٣٨٠٧	٥٧٧٢٨٢٦٨	اجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

محمد جميل برو

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك الامارات دبي الوطنى (شركة مساهمة مصرية)
قائمة الدخل المستقلة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩

٣١ مارس ٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩	(جميع المبالغ بالآلف جنيه مصرى)
١ ٣٩٧ ٦٨٥	١ ٦٣٥ ٩٨٥	عائد القروض والإيرادات المشابهة
(٧٨٥ ٥٢٧)	(٩٤٧ ٦٨٩)	تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة
٦١٢ ١٥٨	٦٨٨ ٢٩٦	صافى الدخل من العائد
١٧٣ ٥٠٨	١٧٦ ٨٨٦	إيرادات الأتعاب والعمولات
(٢٢ ١٠٢)	(٢٨ ٥٣١)	مصرفات الأتعاب والعمولات
١٥١ ٤٠٦	١٤٨ ٣٥٥	صافى الدخل من الأتعاب والعمولات
٥٥ ٢٢٢	٤٦٣	إيرادات من توزيعات أرباح اسهم
٢٨ ٧٣١	٣٣ ٤٢٣	صافى دخل المتاجرة
٧٠٤	(٢٨٩)	أرباح بيع إستثمارات مالية
(٢ ٨١٩)	(٤ ٠٨٠)	عبء الإضمحلال عن خسائر الإنتمان
(٢٤٠ ٩٥٩)	(٢٦١ ٨٣٢)	مصرفات إدارية
(٩٩ ٨٣٦)	(١١٨ ٤٧٦)	مصرفات تشغيل أخرى
٥٠٤ ٦٠٧	٤٨٥ ٨٦٠	الربح قبل ضرائب الدخل
(١٠٩ ١٦٨)	(١٠٧ ٩١٤)	عبء ضرائب الدخل
٣٩٥ ٤٣٩	٣٧٧ ٩٤٦	صافى أرباح الفترة بعد ضرائب الدخل
٢٣,٢٦	٢٢,٢٣	ربحية السهم (جنيه / سهم) الأساسى

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

محمد جميل برو

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)
قائمة الدخل الشامل المستقلة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩

<u>٣١ مارس ٢٠١٨</u>	<u>٣١ مارس ٢٠١٩</u>	<u>(جميع المبالغ بالآلف جنيه مصري)</u>
٣٩٥ ٤٣٩	٣٧٧ ٩٤٦	صافي أرباح الفترة
٢٧ ٤١٥	٨٢ ١٠٢	بنود قد يتم إعادة تبويبها في الأرباح أو الخسائر : صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
<u>٢٧ ٤١٥</u>	<u>٨٢ ١٠٢</u>	إجمالي بنود الدخل الشامل الأخر للفترة، صافي بعد الضريبة
<u>٤٢٢ ٨٥٤</u>	<u>٤٦٠ ٠٤٨</u>	إجمالي الدخل الشامل للفترة، صافي بعد الضريبة

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

محمد جميل برو

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)
قائمة التغير في حقوق الملكية المستقلة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩

(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)

الإجمالي	أرباح محتجزة	الإحتياطيات	رأس المال	المبلغ
٤ ٢٤٦ ٢٤٨	٢ ٣٩٩ ٩٥٨	١ ٤٦٦ ٢٩٠	١ ٧٠٠ ٠٠٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧
(١٠٢ ٢٩٠)	(١٠٢ ٢٩٠)	-	-	توزيعات أرباح عام ٢٠١٧
-	(٥٨ ٣١٢)	٥٨ ٣١٢	-	المحول الى الإحتياطي التقويمي
-	(٤٤)	٤٤	-	المحول الى إحتياطي مخاطر بتكئة عام
-	(١٠٩٥)	١٠٩٥	-	المحول الى الإحتياطي الرأسمالي
٢٧ ٤١٥	-	٢٧ ٤١٥	-	صافي التغير في بنود الدخل الشامل الأخر
٢٩٥ ٤٣٩	٢٩٥ ٤٣٩	-	-	صافي ربح الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨
٤ ٥٦٦ ٨١٢	٢ ٦٣٣ ١٥١	٢٣٣ ١٥١	١ ٧٠٠ ٠٠٠	الرصيد في ٣١ مارس ٢٠١٨
٥ ٤٩٥ ٥٨٩	٢ ٥٠٨ ٢٤٨	٢٨٧ ٢٤١	١ ٧٠٠ ٠٠٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
٨٤ ٧٠٥	-	٨٤ ٧٠٥	-	إثر التطبيق اولى لمعيار IFRS ٩
٥ ٥٨٠ ٢٩٤	٢ ٥٠٨ ٢٤٨	٣٧٢ ٤٤٦	١ ٧٠٠ ٠٠٠	الرصيد الصعل في أول السنة المالية بعد تطبيق الأولى لمعيار IFRS ٩
(٧٨٤ ٨٧٤)	(٧٨٤ ٨٧٤)	-	-	توزيعات أرباح عام ٢٠١٨
-	(٦٣ ٥٠٢)	٦٣ ٥٠٢	-	المحول الى الإحتياطي التقويمي
-	(٤٤)	٤٤	-	المحول الى إحتياطي مخاطر بتكئة عام
٨٢ ١٠٢	-	٨٢ ١٠٢	-	صافي التغير في بنود الدخل الشامل الأخر
٣٧٧ ٩٤٦	٣٧٧ ٩٤٦	-	-	صافي ربح الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
٥ ٢٥٥ ٤٦٨	٢ ٠٣٧ ٧٧٤	٥١٧ ٦٩٤	١ ٧٠٠ ٠٠٠	الرصيد في ٣١ مارس ٢٠١٩

- الإيضاحات المرتبطة وتنمة اللقوائم المالية وتقرأ معها.

المضو المتكيب

رئيس مجلس الإدارة

محمد جميل بوز

هشام عبد الله قسم القسم

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)
قائمة التدفقات النقدية المستقلة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩

<u>٢٠١٨ مارس ٣١</u>	<u>٢٠١٩ مارس ٣١</u>	<u>إيضاح</u>	<u>(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)</u>
			<u>التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل</u>
(٣ ٦٦٤ ٨٩٠)	٣ ٧٨٤ ١٥٦		صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل
(٥٣٢ ٩٨٩)	(٤٨٠ ٦٩٦)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار
<u>٧٧٥ ٧٣٥</u>	<u>(٨٤٤ ٢٧٤)</u>		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة التمويل
(٣ ٤٢٢ ١٤٤)	٢ ٤٥٩ ١٨٦		صافي الزيادة (النقص) في النقدية وما في حكمها خلال الفترة
<u>١٣ ٤٩٩ ٩١٣</u>	<u>٩ ٤٦٩ ١٢٢</u>		رصيد النقدية وما في حكمها في أول الفترة
<u><u>١٠ ٠٧٧ ٧٦٩</u></u>	<u><u>١١ ٩٢٨ ٣٠٨</u></u>		رصيد النقدية وما في حكمها في آخر الفترة
			- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

محمد جميل برو

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

- التأسيس والنشاط

يقدم بنك الامارات دبي الوطني "ش.م.م" خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية والخارج من خلال خمسة و سبعون فرعاً ويوظف به ٢٠٢٦ موظفاً في تاريخ المركز المالي.

تأسس البنك كشركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٧٧، والذي حل محله القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار في جمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في شارع التسعين بالتجمع الخامس. ويرأس مجلس إدارة البنك السيد/ هشام عبد الله قاسم القاسم.

- ملخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية. وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك.

١- أسس إعداد القوائم المالية

يتم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري الخاصة بقواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعتراف والقياس والافصاح والمعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨، وكذا وفقاً لتعليمات إعداد القوائم المالية للبنوك طبقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) "الأدوات المالية" الصادرة من البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩.

وقد روعي في إعداد هذه القوائم المالية المستقلة أحكام القوانين السارية ذات الصلة، على أساس حصة البنك المباشرة في شركته التابعة وليست على أساس التجميع الكلي للمراكز المالية ونتائج الاعمال للبنك وشركته التابعة في القوائم المالية المجمعة وهي الشركات التي يمتلك البنك فيها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أكثر من نصف حقوق التصويت أو لديه القدرة على السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية لها بصرف النظر عن نوعية النشاط، وتقدم القوائم المالية المجمعة تفهماً اشمل للمركز المالي المجمع ونتائج الاعمال المجمعة للبنك وشركته التابعة ويمكن الحصول عليها من إدارة البنك. ويتم عرض الاستثمارات البنك في شركته التابعة بالقوائم المالية المستقلة المرفقة ومعالجتها محاسبياً بالتكلفة مخصوماً منها خسائر الاضمحلال.

وتقرأ القوائم المالية المجمعة للبنك مع قوائمه المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩ حتى يمكن الحصول على معلومات كاملة عن المركز المالي للبنك وعن نتائج أعماله وتدفقاته النقدية والتغيرات في حقوق ملكيته.

التغيرات في السياسات المحاسبية:

اعتباراً من أول يناير ٢٠١٩ قام البنك بتطبيق تعليمات البنك المركزي المصري الصادرة بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ والخاصة بإعداد القوائم المالية للبنوك وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) "الأدوات المالية" وفيما يلي ملخص للتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية للبنك الناتجة عن تطبيق تلك التعليمات.

تصنيف الأصول المالية والالتزامات المالية:

عند الاعتراف الأولي، يتم تصنيف الأصول المالية على أنها مصنفة: بالتكلفة المستهلكة، أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر أو القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

ويتم تصنيف الأصول المالية طبقاً لنموذج الأعمال الذي تدار به تلك الأصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية.

ويتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يقاس بالقيمة العادلة من خلال الار باح والخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية، و
- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في توار يخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد.

ويتم قياس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الآخر فقط في حال استوفت الشرطين التاليين ولم تقاس بالقيمة العادلة من خلال الار باح والخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يكون هدفه قد تحقق من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية، و
- ينشأ عن الشر وط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في توار يخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد.

عند الاعتراف الأولي بالاستثمار في الأسهم غير المحفوظ بها للمتاجرة ، يجوز للبنك ان يختار بلا رجعة قياس التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن بنود الدخل الشامل الآخر . يتم إجراء هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حده.

يتم تصنيف جميع الأصول المالية الأخرى على أنها مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الار باح والخسائر.

بالإضافة إلى ذلك ، عند الاعتراف الأولي ، يمكن للبنك أن يحدد بلا رجعة أصلاً ماليا يلبي المتطلبات التي سيتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، على أنه بالقيمة العادلة من خلال الار باح والخسائر ، في حال أن القيام بذلك سيلفي أو يخفض بشكل كبير حالة عدم التطابق المحاسبي التي قد تنشأ خلافاً لذلك.

تقييم نموذج العمل:

يقوم البنك بإجراء تقييم هدف نموذج الأعمال الذي يحتفظ فيه بالأصل على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس على أفضل وجه طريقة إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة . تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة والية عمل تلك السياسات من الناحية العملية . وخصوصاً لمعرفة ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات الفوائد التعاقدية أو مطابقة مدة الأصول المالية مع مدة الالتزامات المالية التي تمول تلك الأصول أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول .
- كفاية تقييم أداء المحفظة ورفع تقر ير بهذا الشأن إلى إدارة البنك.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وكيفية إدارة هذه المخاطر.
- عدد صفقات وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة، وأسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل . ومع ذلك ، لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منفصل بل اعتبارها جزءاً من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للبنك لإدارة الأصول المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو التي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الار باح والخسائر لأنها غير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية فقط وغير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية مع بيع الأصول المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد دفعات للمبلغ الأصلي والفائدة :

لأغراض هذا التقييم ، يتم تعريف المبلغ الأصلي على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي . يتم تعريف الفائدة على أنها المقابل المادي للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي تحت السداد خلال فترة زمنية معينة ولمخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش الربح.

في إطار تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد مدفوعات للمبلغ الأصلي والفائدة، فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. وهذا يشمل تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شروط تعاقدية قد تغير وقت ومبلغ التدفقات النقدية التعاقدية باعتبار أن ذلك لن يستوفي هذا الشرط.

اضمحلال قيمة الأصول المالية:

يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ " طبقاً لتعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ " نموذج الخسارة المحققة الوارد بتعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ بنموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة كما ينطبق نموذج الاضمحلال في القيمة الجديد على كافة الأصول المالية بالإضافة إلى بعض ارتباطات وتمهيدات القروض وعقود الضمانات المالية. بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ ؛ يتم الاعتراف بخسائر الائتمان بصورة مبكرة أكثر مما كان الوضع عليه بموجب تعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ .

يطبق البنك منهجا من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. تقوم الأصول بالانتقال بين المراحل الثلاث التالية استنادا إلى التغيير في جودة الائتمان منذ الاعتراف الأولي بها.

المرحلة الأولى : خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرا

تتضمن المرحلة الأولى الأصول المالية عند الاعتراف الأولي والتي لا تنطوي على زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو التي تنطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة نسبيا.

بالنسبة لهذه الأصول ، يتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهرا وتحسب الفائدة على إجمالي القيمة الدفترية للأصول (بدون خصم مخصص الائتمان) خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرا هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي قد تنتج من حالات إخفاق محتملة خلال ١٢ شهرا بعد تاريخ القوائم المالية.

المرحلة الثانية : خسارة الائتمان المتوقعة على مدى حياة الاصل- مع عدم اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثانية الأصول المالية التي بها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي ولكن لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال القيمة. يتم الاعتراف بخسائر ائتمان متوقعة على مدة الحياة لتلك الأصول ولكن يستمر احتساب الفائدة على إجمالي القيمة الدفترية للأصول. خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من جميع حالات الاخفاق الممكنة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

المرحلة الثالثة : خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة - اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثالثة الأصول المالية التي يوجد بها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ القوائم المالية ؛ بالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر ائتمان متوقعة على مدى الحياة.

٢- الشركات التابعة

الشركات التابعة هي المنشآت (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة) التي يمتلك البنك القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية بغرض الحصول على منافع من أنشطتها وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على المنشأة. ويتم المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة في القوائم المالية المستقلة للبنك بطريقة التكلفة. ووفقاً لهذه الطريقة، تثبت تلك الاستثمارات بتكلفة الاقتناء متضمنة أية شهرة نشأت في تاريخ التجميع الأولي ويخصم منها أية خسائر اضمحلال في القيمة، وتثبت توزيعات الأرباح من تلك الاستثمارات كإيرادات في قائمة الدخل عند اعتماد توزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك في تحصيلها.

٣- ترجمة العملات الأجنبية

١-٣ عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصري وهو عملة التعامل والعرض للبنك.

٢-٣ المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

- تُمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة. ويتم ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ، ويتم الاعتراف بقائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وكذا بالفروق الناتجة عن ترجمتها ضمن البنود التالية :-

- صافي دخل المتاجرة أو صافي الدخل من الأدوات المالية الميوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالنسبة للأصول / الالتزامات بغرض المتاجرة أو تلك الميوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بحسب النوع.
- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود.

- يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة كاستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (أدوات دين) ما بين فروق نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة. ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالفروق المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة والفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بباقي فروق التغير في القيمة العادلة ببند احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية .

- تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود ذات الطبيعة غير النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة تلك البنود. ومن ثم يتم الاعتراف باجمالي فروق التقييم الناتجة عن قياس أدوات حقوق الملكية الميوبة كاستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ضمن صافي التغير في القيمة العادلة للإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.

٤- أدون الخزنة

يتم الاعتراف بأدون الخزنة بالميزانية بتكلفة إقتنائها وتظهر بالميزانية بالقيمة الإسمية مستبعداً منها رصيد العوائد التي لم تستحق بعد.

٥- الأصول المالية

السياسة المالية المطبقة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

يقوم البنك بتبويب أصوله المالية بين التصنيفات التالية: أصول مالية ميوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وقروض ومديونيات، واستثمارات مالية متاحة للبيع. ويعتمد التصنيف على طبيعة والغرض من تلك الأصول ويتحدد بمعرفة الإدارة في تاريخ الاعتراف الأولي بها.

١-٥ الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تشتمل هذه المجموعة على أصول مالية بغرض المتاجرة ومشتقات مالية.

- يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وتقسم بنمط الحصول على أرباح فعلية حديثة من التعامل عليها في الأجل القصير أو كانت عبارة عن مشتقات مالية غير مخصصة وفعالة كأدوات تغطية.
- يتم تبويب الأصول المالية عند نشأتها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في الحالات التالية :
 - إذا كان ذلك التبيويب سيؤدي إلى منع أو الحد بدرجة كبيرة من تضارب القياس الذي قد ينشأ إذا تم تبويب المشتقة المالية بغرض المتاجرة في الوقت الذي يتم فيه تبويب وقياس الأداة المالية محل المشتقة بالتكلفة المستهلكة مثل القروض والتسهيلات للبنوك والعلاء وأدوات الدين المصدرة.
 - إذا كان الأصل المالي المراد تبويبه، مثل الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بشكل جزء من مجموعة تضم أصول أو التزامات مالية أخرى أو كلاهما يتم إدارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة وفقاً لإستراتيجية الاستثمار أو إدارة المخاطر وتعد التقارير عنها للإدارة العليا على هذا الأساس.
 - إذا كان الأصل المالي المراد تبويبه مثل أدوات الدين المحتفظ بها يمثل جزءاً من عقد يحتوى على واحد أو أكثر من المشتقات الضمنية التي ترتبط تدفقاتها النقدية إرتباطاً وثيقاً بالتدفقات النقدية لأداة الدين بما يسمح بتبويب الأداة المركبة ككل بما في ذلك الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية التي يتم إدارتها بالارتباط مع أصول أو التزامات مالية مبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وذلك في قائمة الدخل ضمن بند صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- لا يتم إعادة تبويب أية مشتقة مالية نقلاً من مجموعة الأدوات المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريانها، كما لا يتم إعادة تبويب أية أداة مالية أخرى نقلاً من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تصنيفها بمعرفة البنك عند نشأتها كأداة تُقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

٢-٥ القروض والمديونيات

تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا :

- الأصول التي ينوي البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير حيث (ويتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول المالية بغرض المتاجرة) أو التي يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- الأصول التي يبويها البنك على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولى بها.
- الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

٣-٥ الإستثمارات المالية المتاحة للبيع

- تمثل الإستثمارات المالية المتاحة للبيع أصولاً مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة، وقد يتم بيعها إستجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم.

٤-٥ الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

تمثل الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أصولاً مالية غير مشتملة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها.

ويُتبع ما يلي بالنسبة للأصول المالية :-

- يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع المعتادة للأصول المالية سواء تلك المبوية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، والاستثمارات المالية المتاحة للبيع والقروض والمديونيات وذلك في تاريخ التسوية وهو التاريخ الذي يتم فيه تسليم الأصل إلى أو بواسطة المنشأة.

- يتم الاعتراف الأولى بالأصول المالية - بخلاف تلك التي يتم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة أما بالنسبة للأصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فيتم الاعتراف بها بالقيمة العادلة مع تحميل تكاليف المعاملة المرتبطة باقتناء تلك الأصول بقائمة الدخل ضمن بند "صافي دخل المتاجرة".

- يقوم البنك باستبعاد الأصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدية في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يحول البنك ذلك الأصل وكذا كل المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية تقريباً إلى طرف آخر بينما يتم استبعاد الالتزامات المالية عندما تنتهي إما بسدادها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية.

- يتم القياس اللاحق بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والأصول المالية المبوية عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بينما يتم القياس اللاحق للقروض والمديونيات بالتكلفة المستهلكة.

- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المبوية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وذلك في السنة التي تحدث فيها، بينما يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع، وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته، عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتراكمة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية.

- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية بالنسبة للأصول ذات الطبيعة النقدية المبوية متاحة للبيع، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوية متاحة للبيع عندما ينشأ الحق للبنك في تحصيلها.

- يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المُعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم المقبولة. ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة، أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قِبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوية متاحة للبيع، يتم قياسها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال في القيمة.

٦- إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند "عائد القروض والإيرادات المشابهة" أو "تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي وذلك بالنسبة للاستثمارات ذات العائد فيما عدا تلك المبوية بفرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

وطريقة معدل العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المستهلكة لأداة دين سواء كانت أصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات أو تكاليف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو فترة زمنية أقل كلما كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي في

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

تاريخ الاعتراف الأولى. وعند حساب معدل العائد الفعلي، يتم تقدير التدفقات النقدية بناء على كافة شروط عقد الاداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية. وتتضمن طريقة حساب العائد الفعلي كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

ويتوقف البنك عن الاعتراف بإيرادات العائد على القروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة بقائمة الدخل ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، على أن يتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي :-

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد إسترداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي والقروض الصغيرة للانشطة الاقتصادية.

- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يُعلى العائد المحسوب لاحقاً على القرض ويدرج ضمن الفوائد المجنية وفقاً لشروط عقد الجدولة لحين سداد ٢٥% من أقساط الجدولة ويحد أدنى انتظام لمدة سنة وفي حالة استمرار العميل في الانتظام يبدأ إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم ضمن الإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المُهمش قبل الجدولة الذي لا يُدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في الميزانية قبل الجدولة.

٧- إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد. بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملًا للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي وتدرج ضمن إيرادات العائد.

٨- إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح في تاريخ صدور الحق في تحصيلها.

٩- اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المُباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شرائها ضمن الأصول مضافةً إلى أرصدة أذون الخزنة وأوراق حكومية أخرى بالميزانية ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء وإعادة البيع) مخصوماً من أرصدة أذون الخزنة وأوراق حكومية أخرى بقائمة المركز المالي باعتبارها تمثل إقتراض أو إقراض بضمان الأذون. ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء أو سعر الشراء وسعر إعادة البيع على أنه عائد (مدين / دائن) يُستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

١٠- اضمحلال الأصول المالية

السياسة المالية المطبقة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ :

١٠-١ الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

يقوم البنك في نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية. ويعد الأصل المالي أو مجموعة من الأصول المالية مضمحلة وينشأ عنها خسائر اضمحلال عندما يكون هناك دليل موضوعي على اضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولى بالأصل (حدث الخسارة loss event) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها.

وتتضمن المؤشرات التي يأخذها البنك في اعتباره لتحديد مدى وجود دليل موضوعي على خسائر اضمحلال أي مما يلي:-

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المدين أو من يضمه.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل التأخير في أو عدم سداد أصل القرض أو فوائده.
- توقع إفلاس المقرض أو الدخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقرض.
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقرض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية.
- اضمحلال في قيمة الضمانات.
- تدهور الحالة الائتمانية للمقرض.

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولى بها على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدى.

ويقوم البنك بتقدير فترة تأكيد الخسارة وهي السنة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة ولأغراض التطبيق العملى جرى العرف على أن تكون فترة تأكيد الخسارة سنة واحدة.

لذا يقوم البنك أولاً بتقدير ما إذا هناك دليل موضوعي على اضمحلال أى أصل مالي إذا كان منفرداً ذو أهمية نسبية، كما يتم تقدير الاضمحلال على مستوى إجمالي أو فردي للأصول المالية الأخرى التي لا تعد ذو أهمية نسبية منفردة، وفي هذا المجال يُراعى ما يلي :

- إذا لم يتوافر دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً، سواء كان هاماً بذاته أو لم يكن، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية ذات خصائص خطر ائتماني مشابه ثم يتم تقييمها معاً لتقدير الاضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية.

- في حالة وجود دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي عندئذ يتم دراسته منفرداً لتقدير الاضمحلال، وإذا نتج عن تلك الدراسة نشأة أو زيادة في خسائر اضمحلال الأصل لا يتم ضم ذلك الأصل إلى مجموعة الأصول المالية التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع.

أما إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة.

فإذا توافر دليل موضوعي على الاضمحلال في قيمة أصول مالية مثبتة بالتكلفة المستهلكة ومبوبة كترويض وسلفيات، يتم قياس مخصص خسائر الاضمحلال على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة باستخدام معدل العائد الأصلي الفعال للأصل المالي وهو ذلك المعدل الذى تم احتسابه في تاريخ الاعتراف الأولى (ولا تؤخذ خسائر الأنتمان المستقبلية التي لم تتحقق بعد في الاعتبار). ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر الاضمحلال ويتم الاعتراف بعبء الاضمحلال بقائمة الدخل.

وعندما يكون القرض ذا معدل عائد متغير، يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي السارى وفقاً للعقد في تاريخ تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل. ولأغراض العملية، قد يقوم البنك بقياس خسائر اضمحلال قيمة أصل مالي مثبت بالتكلفة المستهلكة على أساس القيمة العادلة لأداة مالية باستخدام أسعار سوق معلنة. وبالنسبة للأصول المالية المضمونة يراعى عند احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي إضافة التدفقات النقدية التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمانات بعد خصم التكاليف المتعلقة بذلك وبغض النظر عما إذا كان التنفيذ على تلك الضمانات مرجح الحدوث من عدمه.

ولأغراض تقدير الاضمحلال على مستوى إجمالي، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من حيث خصائص الخطر الائتماني التي تمثل مؤشراً على قدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة عليهم وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة.

وعند تقدير الاضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الاخفاق التاريخية، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول في البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الائتمان المشابهة للأصول التي يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في السنة التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.

ويتم تحديث توقعات التغييرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية بما يعكس التغييرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة وتتوافق معها من فترة إلى أخرى، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية لضمان تقليل أى اختلافات بين الخسائر الفعلية وتقديراته لتلك الخسائر.

٢-١٠ استثمارات مالية متاحة للبيع

يقوم البنك في نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية متاحة للبيع. وفي حالة الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية والمبوبة كأصول مالية متاحة للبيع، يؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من تكلفتها، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل.

ويعد الانخفاض كبيراً بالنسبة لأدوات حقوق الملكية إذا بلغ ١٠% من تكلفة الاستثمار كما يعد الانخفاض ممتداً إذا استمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر، وإذا توافرت الأدلة المشار إليها على اضمحلال قيمة أصل مالي متاح للبيع يتم استبعاد الخسارة المترتبة التي نشأت من الانخفاض في القيمة العادلة للأصل المالي من حقوق الملكية والإعتراف بها في قائمة الدخل حتى ولو لم يتم استبعاد الأصل المالي من الدفاتر. وإذا ما حدث لاحقاً ارتفاع في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة كاستثمارات مالية متاحة للبيع فلا يتم رد الاضمحلال من خلال قائمة الدخل بل يتم الاعتراف به مباشرة ضمن حقوق الملكية. أما إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين المبوبة متاحة للبيع، وكان من الممكن ربط ذلك الارتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بالاضمحلال في قائمة الدخل، يتم رد الاضمحلال أيضاً من خلال قائمة الدخل.

٣-١٠ الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

تمثل الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها. ويتم إعادة توييب كل المجموعة على أنها متاحة للبيع إذا باع البنك مبلغ هام من الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق باستثناء حالات الضرورة.

١١- الأصول غير الملموسة برامج الحاسب الآلى

يتم الاعتراف بالتكاليف المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلى كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها. ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالتكاليف المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك التي من المرجح أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لمدة تزيد من سنة. ويتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلى المعترف بها كأصل على مدار السنة المتوقع الاستفادة منها وذلك من اربع الى خمس سنوات.

١٢- الأصول الثابتة

تتمثل بصفة أساسية في مقر المركز الرئيسى والفروع والمكاتب. وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية مخصوماً منها مجمع الإهلاك ومجمع خسائر الاضمحلال - إن وجد. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً، وذلك عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالأصل إلى البنك مرجح الحدوث وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح ضمن مصروفات التشغيل الأخرى ضمن الربح أو الخسارة خلال السنة التي تحدث فيها.

لا يتم إهلاك الأراضي بينما يتم حساب اهلاك لتكلفة الأصول الثابتة الأخرى حتى تصل إلى القيمة التخريدية لها وذلك على أساس أعمارها الإنتاجية باستخدام طريقة القسط الثابت، وفيما يلي بيان بالأعمار الإنتاجية المقدرة:

-	المباني	من ٢٥ إلى ٦٠ سنة
-	الواجهة	من ٢٥ إلى ٣٠ سنة
-	التركيبات العامة	من ١٠ إلى ٢٠ سنة
-	التجهيزات والإنشاءات	من ٧ إلى ١٠ سنوات
-	نظم الية متكاملة	من ٤ إلى ٥ سنوات
-	ماكينات صرف آلي	من ٥ إلى ٧ سنوات
-	وسائل نقل	من ٣ إلى ٥ سنوات
-	تجهيزات وتركيبات	٥ سنوات
-	أثاث مكتبي وخزائن	٥ سنوات

تبلغ الأعمار الإنتاجية المقدرة للتجهيزات والإنشاءات بالفروع المملوكة ١٠ سنوات وبالفروع المؤجرة ٧ سنوات.

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول الثابتة في نهاية كل فترة مالية، وتعديل كلما كان ذلك ضرورياً. ويتم مراجعة الأصول القابلة للأهلاك بغرض تحديد الاضمحلال وذلك عندما تقع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية للأصل قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية. وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى.

وتتحدد ارباح وخسائر الاستيعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي القيمة البيعية بالقيمة الدفترية للأصل المستبعد ويعترف بتلك الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل.

١٣- الإيجارات

يتم المحاسبة عن عقود الإيجار التمويلي طبقاً للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ للتأجير التمويلي، وتُعد عقود الإيجار الأخرى عقود إيجار تشغيلي.

١٣-١ الاستئجار

بالنسبة لعقود الإيجار التمويلي يُعترف بتكلفة الإيجار، بما في ذلك تكلفة الصيانة للأصول المستأجرة، ضمن المصروفات في قائمة الدخل عن السنة التي حدثت فيها. وعندما يقرر البنك ممارسة خيار شراء الأصول المستأجرة يتم رسملة تكلفة شراء الأصل المستأجر ضمن الأصول الثابتة ويُهلك على مدار العمر الإنتاجي المتبقي له بذات الطريقة المتبعة للأصول المماثلة.

ويتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي مخصوماً منها أي مسموحات يتم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

١٤- النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تضم النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء، وتتضمن النقدية، والأرصدة لدى البنوك المركزية خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي، والأرصدة لدى البنوك وأذون الخزانة.

١٥- المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلال حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام.

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه لتسوية هذه المجموعة من الالتزامات. ويتم الاعتراف بالمخصص حتى لو كان التدفق النقدي الخارج ليند داخل هذه المجموعة ضئيل الاحتمال.

ويتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات ذات الأجل التي تزيد عن سنة من تاريخ المركز المالي باستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الالتزام - دون تأثره بمعدل الضرائب الساري - على أن يعكس هذا المعدل القيمة الزمنية للنقود، أما إذا كان أجل السداد سنة فأقل يعترف بالالتزام بالقيمة الاسمية المقدر سدادها ما لم تكن القيمة الزمنية للنقود مؤثرة فيعترف بالالتزام بالقيمة الحالية.

١٦- مزايا العاملين

نظم الاشتراك المحدد

هي لوائح معاشات يقوم البنك بموجبها بدفع اشتراكات ثابتة لمنشأة منفصلة. ولا يكون على البنك التزام قانوني أو حكومي لدفع مزيد من الاشتراكات إذا لم تكن تلك المنشأة التي تتسلم الاشتراكات تحتفظ بأصول كافية لدفع كافة مزايا العاملين المتعلقة بخدمتهم في الفترات الحالية والسابقة.

يلتزم البنك بسداد مساهمات دورية إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية و إلى مدير الاستثمار ولا يتحمل البنك أي التزامات إضافية بمجرد سداد تلك المساهمات. ويتم تحميل تلك المساهمات الدورية على قائمة الدخل عن السنة الذي تستحق فيها وتدرج ضمن مزايا العاملين.

حصة العاملين في الأرباح

يدفع البنك نسبة من الأرباح النقدية المتوقع توزيعها كحصة للعاملين في الأرباح ويعترف بحصة العاملين في الأرباح كجزء من توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية والتزام عندما تعتمد من الجمعية العامة من مساهمي البنك، ولا تسجل أي التزامات تتعلق بحصة العاملين في الأرباح غير الموزعة.

١٧- ضرائب الدخل

تتضمن ضرائب الدخل على ربح أو خسارة السنة كل من الضريبة الجارية والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضرائب الدخل المتعلقة بالبنود التي تعالج التغييرات في قيمتها ضمن حقوق الملكية حيث يتم الاعتراف بالضريبة المرتبطة بها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل الجارية على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ اعداد الميزانية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ اعداد الميزانية.

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانقاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه.

يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان للبنك الحق القانوني في إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية الجارية وعندما تكون أيضاً ضرائب الدخل المؤجلة تابعة لذات الإدارة الضريبية.

١٨- رأس المال

١-١٨ تكلفة إصدار أسهم رأس المال

يتم عرض تكلفة المعاملة التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات (بالصافي بعد خصم الأثر الضريبي) وذلك خصماً من حقوق الملكية.

٢-١٨ توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح التي يقرر البنك توزيعها خصماً على حقوق الملكية في التاريخ الذي تُقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة المقررتان بموجب النظام الأساسي للبنك وقانون الشركات.

٣-١٨ أسهم الخزينة

في حالة قيام البنك بشراء أسهم رأس مالها يعترف بالأسهم المشتراه كأسهم خزينة وتظهر بتكلفة شرائها مخصوماً من إجمالي حقوق الملكية وذلك حتى يتم إلغاؤها وتسويتها ضمن حقوق الملكية. وفي حالة بيع تلك الأسهم أو إعادة إصدارها في فترة لاحقة يتم إضافة كل المبالغ المحصلة إلي حقوق الملكية. ولا يتم الاعتراف بأى أرباح أو خسائر ناتجة عن الإعدام أو البيع أو إعادة الإصدار في الأرباح أو الخسائر بل يعترف بها ضمن حقوق الملكية.

١٩- أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة أمانة يترتب عليها تملك أو إدارة أصول نيابة عن أفراد وأمانات وصناديق مزايا ما بعد إنتهاء الخدمة ومؤسسات أخرى. ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها لا تمثل أصولاً أو أرباحاً للبنك.

٢٠- أرقام المقارنة

تم إعادة تويبب عناصر الأصول و الالتزامات المالية بأرقام المقارنة لتتسق مع أسلوب العرض بالقوائم المالية المستقلة للفترة الحالية محل تطبيق المعيار الدولي رقم (٩) لأول مرة و لا يتم إعادة قياسها وذلك طبقاً لتعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩.

٢١- إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالميزانية، فيما يلي:

- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري.
- حماية قدرة البنك علي الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.
- الحفاظ علي قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.
- يتم مراجعة كفاية رأس المال طبقاً لمقررات بازل ٢ واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) بواسطة إدارة البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإداعها لدى البنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي.
- ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي :
- الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه حداً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع. وقد بلغ رأس المال المدفوع للبنك في نهاية السنة المالية مبلغ ١,٧٠٠ مليون جنيه.
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وإجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٠%.
- وقد بلغت تلك النسبة لدى البنك ١٦.٩٨٩% في نهاية مارس ٢٠١٩.

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولى:

تتكون الشريحة الأولى من جزئين و هما رأس المال الأساسي المستمر (Going Concern Capital – Tier One)

و رأس المال الأساسي الإضافي (Additional Going Concern – Tier One)

الشريحة الثانية: وهي رأس المال المساند (Gone Concern Capital – Tier Two) ، و يتكون مما يلي :-

- ١- ٤٥% من قيمة إحتياطي فروق ترجمة العملات الأجنبية الموجبة.
- ٢- ٤٥% من قيمة الإحتياطي الخاص.
- ٣- ٤٥% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية (إذا كان موجبا).
- ٤- ٤٥% من رصيد إحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع.
- ٥- ٤٥% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
- ٦- ٤٥% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية في الشركات التابعة و الشقيقة.
- ٧- الأدوات المالية المختلطة.
- ٨- القروض (الودائع) المساندة مع استهلاك ٢٠% من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها.
- ٩- مخصص خسائر الاضمحلال للقروض و التسهيلات و الألتزامات العرضية المنتظمة بما لا يزيد عن ١,٢٥% من إجمالي الأصول و الألتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر.

ويتكون مقام معيار كفاية رأس المال من الآتي:

- ١- مخاطر الائتمان
- ٢- مخاطر السوق
- ٣- مخاطر التشغيل

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ١٥٠% مبنية بحسب طبيعة الطرف المدين بكل اصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به، ومع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار. ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

ويخلص الجدول التالي حساب معيار كفاية رأس المال طبقاً لمقرارات بازل ٢ في نهاية الفترة الحالية مقارنة بالسنة السابقة.

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩	رأس المال
		الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي)
١ ٧٠٠ ٠٠٠	١ ٧٠٠ ٠٠٠	اسهم رأس المال (بالصافي)
٣٤٥ ٣٨٦	٣٧٢ ٤٧١	الاحتياطيات
٢٧٢ ٥٧٩	١٢١ ٢٨٧	احتياطي مخاطر معيار IFRS٩
٢ ٧٢٩ ٥٧٦	٢ ٦٥٩ ٧٠٢	الارياح المحتجزة
٢٤٩	٢٤٩	حقوق الاقلية
-	٣٨١ ٥٢٨	الارياح/(الخسائر) المرحلية ربع السنوية
(٢٩٧ ٧٨٩)	(٢٣ ٧٠٤)	اجمالي الاستعدادات من رأس المال الاساسى المستمر Common Equity
٤ ٧٥٠ ٠٠١	٥ ٢١١ ٥٣٣	إجمالي رأس المال الأساسي
		الشريحة الثانية
٨٦	٨٦	٤٥ % من قيمة الاحتياطي الخاص
-	١٢ ١٧٦	٤٥% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية إذا كان موجبا
-	-	٤٥% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
١ ٧٩١ ٣٦٠	١ ٧٣١ ٩٦٠	قيمة القروض (الودائع) المساندة في حدود النسبة المقررة (٥٠% من الشريحة الأولى بعد الاستعدادات)
٤٥٤ ٠٣١	١٦٩ ٧٤٦	مخصص خسائر الاضمحلال للقروض والتسهيلات والالتزامات العرضيه المنتظمه
٢ ٢٤٥ ٤٧٧	١ ٩١٣ ٩٦٨	اجمالي الشريحة الثانية (Gone- Concern Capital)
		الاصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر
٣٦ ٥٥٨ ١٧٩	٣٦ ٠٧٧ ٨١٠	الاصول و الالتزامات العرضية المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان
٧٠ ١٨٠	٦٠ ٦٢٠	متطلبات رأس المال لمخاطر الطرف المقابل
١ ٣٨٠ ٣٤٤	١ ١٤٨ ٩٦٣	قيمة التجاوز لاكبر ٥٠ عميل عن الحدود المقررة مرجحة بأوزان المخاطر
٤ ٥٠١ ٩٢٠	٤ ٥٠١ ٩٢٠	متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل
٢٩٧ ٥٦٠	١٥٢ ١١٠	متطلبات رأس المال لمخاطر السوق
٤٢ ٨٠٨ ١٨٣	٤١ ٩٤١ ٤٢٣	إجمالي مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل
% ١٦,٣٤١	% ١٦,٩٨٩	معيار كفاية رأس المال (%)

٢٢- الرافعة المالية

- مكونات النسبة

مكونات البسط

يتكون بسط النسبة من الشريحة الاولى لرأس المال (بعد الاستبعادات) المستخدمة فى بسط معيار كفاية رأس المال المطبق حالياً وفقاً لتعليمات البنك المركزى.

مكونات المقام

- يتكون مقام النسبة من كافة اصول البنك داخل وخارج الميزانية - وفقاً للقوائم المالية - وهو ما يطلق عليه "تعرضات البنك" وتشمل مجموع ما يلى :
- ١- تعرضات البنود داخل الميزانية بعد خصم بعض استبعادات الشريحة الاولى للقاعدة الراسمالية.
 - ٢- التعرضات الناتجة عن عقود المشتقات.
 - ٣- التعرضات الناتجة عن عمليات تمويل الاوراق المالية.
 - ٤- التعرضات خارج الميزانية.

ويخلص الجدول التالي حساب الرافعة المالية :

البند	المبلغ	معامل التحويل %	الاجمالى
الشريحة الاولى من رأس المال بعد الاستبعادات			٥ ٢١١ ٥٣٣
إجمالى التعرضات داخل الميزانية وعمليات المشتقات المالية وتمويل الاوراق المالية			٥٨ ٣٣٣ ٩١٢
التعرضات خارج الميزانية			٧ ٣١٩ ١٦٠
نسبة الرافعة المالية			٧,٩٤%

- التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات خلال السنة المالية التالية والتي يقوم بالإفصاح عنها. ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل، بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة، وقد تختلف التقديرات المحاسبية عن النتائج الحقيقية، وفيما يلي أهم البنود التي يستخدم فيها البنك تقديرات وافتراضات محاسبية:

أ - خسائر الاضمحلال في القروض والتسهيلات

يراجع البنك محفظة القروض والتسهيلات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل. وتقوم الإدارة باستخدام حكمها عند تقدير عبء الاضمحلال المحمل على قائمة الدخل، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوق بها تشير إلى أنه يوجد انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوي القرض الواحد في تلك المحفظة. وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من المقترضين على السداد للبنك، أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعرض في أصول البنك. وعندما يتم جدولة التدفقات النقدية المستقبلية تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر انتمائية في وجود أدلة موضوعية تشير إلى الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة. ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على الخبرة.

ب - اضمحلال الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

يحدد البنك اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية الميوبة ضمن الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل عندما يكون هناك انخفاض هام أو ممتد في قيمتها العادلة عن التكلفة. ويحتاج تحديد ما إذا كان الانخفاض هاماً أو ممتداً إلى حكم شخصي. ولاتخاذ هذا الحكم، يقوم البنك بتقييم - ضمن عوامل أخرى - التذبذبات (Volatility) المعتادة لسعر أدوات الإستثمار. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك اضمحلال عندما يتوافر دليل على وجود تدهور في الحالة المالية للشركة المستثمر فيها أو تدفقاتها النقدية التشغيلية والتمويلية، أو أداء الصناعة أو القطاع أو التغييرات في التكنولوجيا.

كما يحدد البنك اضمحلال الاستثمارات في أدوات الدين الميوبة ضمن الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل بالاسترشاد بالقيمة العادلة لتلك الأدوات. وعندما يكون هناك انخفاض في القيمة العادلة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل وتوافر دليل موضوعي على أن هذا الانخفاض يمثل اضمحلالاً في قيمة أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل يعترف بالاضمحلال فوراً ضمن الأرباح أو الخسائر.

وفي حالة ثبوت وجود اضمحلال في قيمة الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل سواء كانت في صورة أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين يتم تحويل مجمع الخسائر المعترف بها ضمن حقوق الملكية لتلك الأدوات إلى الأرباح أو الخسائر حتى ولو لم يتم إستبعاد الأصل من الدفاتر بعد.

ج - القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة بأسواق نشطة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم. وعندما يتم استخدام هذه الأساليب (مثل النماذج) لتحديد القيم العادلة، يتم اختبارها ومراجعتها دورياً باستخدام أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التي قامت بإعدادها. وقد تم اعتماد جميع النماذج قبل استخدامها، وبعد تجربتها وذلك لضمان أن نتائجها تعكس بيانات فعلية وأسعار يمكن مقارنتها بالسوق. وتستخدم تلك النماذج البيانات المنشورة فقط كلما كان ذلك عملياً، إلا أن مناطق مثل مخاطر الائتمان (الخاصة بالبنك والأطراف المقابلة Counterparty) والتذبذبات (Volatility) والارتباطات (Correlations)، تتطلب من الإدارة استخدام تقديرات. ويمكن أن تؤثر التغييرات في الافتراضات حول تلك العوامل على القيمة العادلة للأدوات المالية التي يتم الإفصاح عنها.

د- ضرائب الدخل

نظراً لأن بعض العمليات والحسابات يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد، لذا يقوم البنك بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقاً لتقديرات مدى احتمال نشأة ضرائب إضافية. وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها، فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل بما فيها الضريبة المؤجلة في السنة التي يتم تحديد الاختلاف فيها.

- صافي دخل المتاجرة

٣١ مارس ٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩	
٣٦ ٤٣٩	٥٨ ٨٩٤	أرباح التعامل في العملات الأجنبية
(٧ ٦٨٧)	(٢٥ ٤٧١)	(خسائر) ارباح تقييم مشتقات مالية:
(٢١)	-	(خسائر) تقييم عقود صرف أجله
٢٨ ٧٣١	٣٣ ٤٢٣	(خسائر) ارباح تقييم أصول ماليه بفرض المتاجرة
		الإجمالي

- نصيب السهم في حصة المساهمين من صافي أرباح الفترة

أ - الأساسي

يُحسب نصيب السهم الأساسي في الربح بقسمة صافي الأرباح الخاصة بمساهمي البنك على المتوسط المرجح للأسهم العادية المُصدرة خلال الفترة.

٣١ مارس ٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩	
٣٩٥ ٤٣٩	٣٧٧ ٩٤٦	صافي أرباح الفترة .
٣٩٥ ٤٣٩	٣٧٧ ٩٤٦	صافي الربح القابل للتوزيع بعد استبعاد نصيب العاملين *
١٧ ٠٠٠	١٧ ٠٠٠	المتوسط المرجح للأسهم العادية المُصدرة
٢٣,٢٦	٢٢,٢٣	نصيب السهم الأساسي في الربح (بالجنيه) بعد استبعاد حصة العاملين *

*لم يتم استبعاد حصة العاملين خلال الفترة لعدم اعتماد الجمعية العامة بعد للقوائم المالية ، وسيتم استبعاد حصة العاملين في آخر السنة المالية بعد الاعتماد.

- قروض وتسهيلات العملاء بالصفى

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩	
٩٢ ٨٢٤	٢٨ ٤١١	اوراق تجارية مخصومة
٢٩ ٩٥٨ ٤٥٠	٢٨ ٨١٠ ٢٧٤	قروض العملاء
٣٠ ٠٥١ ٢٧٤	٢٨ ٨٣٨ ٦٨٥	الاجمالي
(٧٩ ٣٨٢)	(٧٨ ٩٧٣)	يخصم : الجزء الغير مستهلك من عمولات اصدار القروض
(٨٧٧ ٧٧٩)	(٨٤٠ ٨٧٦)	يخصم : مخصص خسائر الاضمحلال
٢٩ ٠٩٤ ١١٣	٢٧ ٩١٨ ٨٣٦	الصافي

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالآلاف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

تحليل حركة مخصص خسائر الاضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء وفقا للأنواع خلال الفترة / السنة كانت كما يلي:

الفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩

الأجمالي	قروض عقارية	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	حسابات جارية مدينة	أفراد
١١١ ٣٨٦	٦٣	٨٦ ٨١٥	٨ ٨٥٤	١٥ ٦٥٤	الرصيد في أول السنة المالية
(٥٠ ٤٩٦)	٨٤٤	(٤٩ ١٥٩)	(١ ٨٤٩)	(٣٢٢)	أثر التغيرات الناتجة عن التطبيق الأولي لمعيار IFRS ٩
٦٠ ٨٩٠	٩٠٧	٣٧ ٦٥٦	٧ ٠٠٥	١٥ ٣٣٢	الرصيد المعدل في أول السنة المالية بعد تطبيق المعيار IFRS ٩
٥ ١٣١	(٥٤)	٤ ٨٩٢	٩٢٦	(٦٣٢)	عبء الاضمحلال
(٦ ٩٦٥)	-	(٥ ٩١١)	(٩٧٤)	-	مبالغ تم إعتمادها خلال الفترة
٢٥٩٤	-	١ ٩٥٩	٦٣٤	١	مبالغ مستردة خلال الفترة
٦١ ٦٥٠	٨٥٣	٣٨ ٥١٦	٧ ٥٩١	١٤ ٦٩٠	الرصيد في آخر الفترة المالية

الفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩

الأجمالي	قروض مشتركة	قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	مؤسسات
٧٦٦ ٣٩٣	٣٧ ٠٧٤	١٧٩ ٤١١	٥٤٩ ٩٠٨	الرصيد في أول السنة المالية
٣٠ ٥٢٣	(١٥ ٨٠٤)	(١٥٧ ٨١٠)	٢٠٤ ١٢٧	أثر التغيرات الناتجة عن التطبيق الأولي لمعيار IFRS ٩
٧٩٦ ٩١٦	٢١ ٢٧٠	٢١ ٦٠١	٧٥٤ ٠٣٥	الرصيد المعدل في أول السنة المالية بعد تطبيق المعيار IFRS ٩
(١ ٠٥١)	٦ ٦٥٨	(١ ٥٧٦)	(٦ ١٣٢)	عبء الاضمحلال
-	-	-	-	مبالغ تم إعتمادها خلال الفترة
-	-	-	-	مبالغ مستردة خلال الفترة
(١٦ ٦٣٩)	(١٧٦)	(١٤٧)	(١٦ ٣١٦)	فروق تقييم عملات أجنبية
٧٧٩ ٢٢٦	٢٧ ٧٥٢	١٩ ٨٧٨	٧٣١ ٥٩٦	الرصيد في آخر الفترة المالية

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

الأجمالي	قروض عقارية	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	حسابات جارية مدينة	أفراد
١١١ ٥٥٢	٧٦	٩٠ ٦٦٣	٩ ٢٠٥	١١ ٥٧٨	الرصيد في أول السنة المالية
١٥ ٦٧٩	(١٣)	٧ ٩٠٢	٣ ٧٦٤	٤ ٠٦٦	عبء الاضمحلال
(٢٥ ٨٩٣)	-	(١٩ ٧٠٨)	(٦ ١٨٥)	-	مبالغ تم إعتمادها خلال السنة
١٠ ٠٤٨	-	٧ ٩٢٨	٢ ٠٧٠	٥٠	مبالغ مستردة خلال السنة
١١١ ٣٨٦	٦٣	٨٦ ٨١٥	٨ ٨٥٤	١٥ ٦٥٤	الرصيد في آخر السنة المالية

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

مؤسسات	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	الاجمالي
الرصيد في أول السنة المالية	٤١٥ ٩٩٧	١٦٢ ٥٢٢	٣٣ ٥٨٤	٦١٢ ١٠٣
عاء الأضمحلال	١٣٠ ٤٩٣	١٥ ٥٥٤	٣ ٦١٤	١٤٩ ٦٦١
مدفوع تم إعدامها خلال السنة	-	-	-	-
مدفوع مسنونة خلال السنة	٢	-	-	٢
فروق تقييم عملات أجنبية	٣ ٤١٦	١ ٣٣٥	٢٧٦	٥ ٠٢٧
الرصيد في آخر السنة المالية	٥٤٩ ٩٠٨	١٧٩ ٤١١	٣٧ ٠٧٤	٧٦٦ ٣٩٣

- استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩	(أ) أدوات دين:
٦٣٢ ٧٥٣	٩٢٢ ٨٩٥	أدوات دين مدرجة في السوق بالقيمة العادلة
٣ ٧٦٠	٣ ٤٢٥	(أ) أدوات حقوق ملكية:
		أدوات حقوق ملكية غير مدرجة في السوق بالتكلفة
٦٣٦ ٥١٣	٩٢٦ ٣٢٠	إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

أدوات حقوق الملكية غير المدرجة في السوق أعلاه تم قياسها بالتكلفة نظراً لعدم وجود معلومات متاحة لقياس القيمة العادلة باستخدام أحد نماذج التقييم التي يمكن الاعتماد عليها، هذا ولا يوجد مؤشرات للأضمحلال في قيمة تلك الأدوات في نهاية الفترة المالية.

- استثمارات مالية المقومة بالتكلفة المستهلكة:

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩	(أ) أدوات دين:
٥ ٩٦٥ ٦٨١	٦ ٣١٥ ٣٢٨	أدوات دين مدرجة في السوق بالتكلفة
٥ ٠٠٠	٥ ٠٠٠	(ب) أدوات حقوق ملكية:
٥ ٩٧٠ ٦٨١	٦ ٣٢٠ ٣٢٨	أدوات حقوق ملكية غير مدرجة في السوق بالتكلفة
		إجمالي استثمارات مالية مقومة بالتكلفة المستهلكة

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩	
١ ٣٧٦ ٥٤٢	١ ٣٨٤ ٣٦٨	أرصدة متداولة
٤ ٥٩٤ ١٣٩	٤ ٩٣٥ ٩٦٠	أرصدة غير متداولة
<u>٥ ٩٧٠ ٦٨١</u>	<u>٦ ٣٢٠ ٣٢٨</u>	
٥ ٩٧٠ ٦٨١	٦ ٣٢٠ ٣٢٨	أدوات دين ذات عائد ثابت
<u>٥ ٩٧٠ ٦٨١</u>	<u>٦ ٣٢٠ ٣٢٨</u>	

- استثمارات في شركات تابعة

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩	
٩٩ ٨٩٦	٩٩ ٨٩٦	الرصيد في أول الفترة / السنة
٩٩ ٨٩٦	٩٩ ٨٩٦	الرصيد في آخر الفترة / السنة

نسبة المساهمة	أرباح الشركة	ايرادات الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	أصول الشركة	البلد مقر الشركة	آخر الفترة الحالية ٣١ مارس ٢٠١٩
%	ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه		
٩٩,٨	٣ ٥٨٢	٤٨ ٦٨٨	٣٣١ ٠٩٦	٤٣٨ ٣٨٧	مصر	شركة الامارات دبي الوطني للتأجير التمويلي

نسبة المساهمة	أرباح الشركة	ايرادات الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	أصول الشركة	البلد مقر الشركة	آخر سنة المقارنة ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
%	ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه		
٩٩,٨	١٢ ٣١٢	١٧١ ٥٨٦	٣٣٢ ٦٦٤	٤٨٨ ٠٦٩	مصر	شركة الامارات دبي الوطني للتأجير التمويلي

- أصول أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩	
٤١٥ ٤٩٧	٤٨٧ ١٥٦	ايرادات مستحقة
١٧ ٤٦٢	١٦ ٣٢٠	مصروفات مقدمة
١٥١ ٠٥٤	١٠٠ ٦٧٧	دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة (مشروعات تحت التنفيذ)
٤٣٩	٤٣٩	أصول ألت ملكيتها للبنك وفاء لديون
٩ ٥٨٦	٩ ٦٧٩	تأمينات وعهد
٤٨٣ ٤١١	١٦٥ ٤٩٧	أخرى
<u>١ ٠٧٧ ٤٤٩</u>	<u>٧٧٩ ٧٦٨</u>	الإجمالي

- ودائع العملاء

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩	
١٥ ٧٩٧ ٠١٠	١٦ ٠٤٢ ٠٤٢	ودائع تحت الطلب
١٣ ٥٢٠ ٢٨٥	١٣ ٣٩٣ ٩٣٩	ودائع لأجل وبإخطار
٨ ٤١٦ ٢٨٥	٨ ٧١٨ ٧١١	شهادات ايداع وادخار
٣ ٤٤٩ ٠٢٧	٣ ٧٥٤ ٦٢٧	حسابات توفير
٦٧٦ ٣٧٣	٤٥٢ ٨١٥	ودائع أخرى
<u>٤١ ٨٥٨ ٩٨٠</u>	<u>٤٢ ٣٦٢ ١٣٤</u>	الاجمالي
٢٥ ١١٥ ٤٢٦	٢٤ ٤٥١ ٨١١	ودائع مؤسسات
١٦ ٧٤٣ ٥٥٤	١٧ ٩١٠ ٣٢٣	ودائع أفراد
<u>٤١ ٨٥٨ ٩٨٠</u>	<u>٤٢ ٣٦٢ ١٣٤</u>	الاجمالي
٩ ٣٦٠ ٠٧٦	٩ ٤٦٤ ٨٣٤	أرصدة بدون عائد
٣٢ ٤٩٨ ٩٠٤	٣٢ ٨٩٧ ٣٠٠	أرصدة ذات عائد ثابت
<u>٤١ ٨٥٨ ٩٨٠</u>	<u>٤٢ ٣٦٢ ١٣٤</u>	الاجمالي
٣٣ ٤٤٢ ٦٩٥	٣٣ ٦٤٣ ٤٢٣	أرصدة متداولة
٨ ٤١٦ ٢٨٥	٨ ٧١٨ ٧١١	أرصدة غير متداولة
<u>٤١ ٨٥٨ ٩٨٠</u>	<u>٤٢ ٣٦٢ ١٣٤</u>	الاجمالي

- التزامات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٩	
٢٧٤ ٩٩٠	٢٤٦ ٩٨٤	عوائد مستحقة
٨٤٨ ٨٣٦	١ ٥٦٣ ٦١١	مصرفات مستحقة
٥٣٧ ٠٧٧	٤٩٦ ٦٨٩	أرصدة دائنة متنوعة
<u>١ ٦٦٠ ٩٠٣</u>	<u>٢ ٣٠٧ ٢٨٤</u>	الاجمالي

- رأس المال

بلغ رأس المال المصرح به ٢,٥٠٠ مليون جنيه مصري في ٣١ مارس ٢٠١٩ (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ٢,٥٠٠ مليون جنيه مصري) وبلغ رأس المال المصدر ١,٧٠٠ مليون جنيه مصري في ٣١ مارس ٢٠١٩ (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ١,٧٠٠ مليون جنيه مصري) مقسم على ١٧ مليون سهم بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه مصري للسهم الواحد وجميع الأسهم المصدرة مسددة بالكامل.

١٩ - الموقف الضريبيالضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

- تم عمل تسوية نهائية من بداية النشاط حتى عام ٢٠١٦ وتم السداد.
- تم اخطارنا بنتيجة فحص عام ٢٠١٧ وتمت الموافقة عليها.
- جاري اعداد الاقرار الضريبي لعام ٢٠١٨.